تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية

د. كفاح عباس رمضان

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

ملخص البحث

ان الواقع الراهن في الوطن العربي يحتم علينا أن نبحث عن عوائق الوحدة بين الدول العربية بصورة عامة وبين دول المغرب العربي بصورة خاصة. وما هي العوامل التي تؤثر على سير العمل الوحدوي في الوقت الراهن من جهة، وفي التاريخ من جهة أخرى، لان الوحدة مطلب يؤمل تحقيقه على ارض الواقع.

لقد واجه اتحاد المغرب العربي عدة مشاكل أدت إلى تعثر مسيرته، ولم تستطع دول اتحاد المغرب العربي إن تتجاوز هذه المعوقات، وبالتالي أدى ذلك الى تجميد دور المؤسسات الاتحادية ثم رجعت دول المغرب العربي الى نقطة البداية. لذا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على العوائق التي تعرقل مسيرة اتحاد المغرب العربي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وعلى مستوى التصور أيضا، والذي ينبغي تصحيحه وتكييفه مع معطيات الواقع الحالي وتوقعات المستقبل.

مقدمة:

تعد الوحدة العربية من أهم الأهداف الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها الأمة العربية. وتأتي أهميتها من كون العالم المعاصر يعيش في مرحلة تكتلات كبيرة إقليمية وعالمية، وهذا ما يدعو إلى إن تأخذ الأمة العربية مكانها ضمن هذه التكتلات من أجل الحفاظ على وجودها وأمنها القومي العربي. ويلزمنا الواقع الراهن في الوطن العربي أن نبحث عن عوائق الوحدة بين الدول العربية بصورة عامة وبين دول المغرب العربي بصورة خاصة. وما هي العوامل التي تؤثر على سير العمل الوحدوي في الوقت الراهن من جهة، وفي التاريخ من جهة أخرى، لان الوحدة مطلب يؤمل تحقيقه على ارض الواقع.

لذا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على العوائق التي تعرقل مسيرة اتحاد المغرب العربي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وعلى مستوى التصور أيضا، والذي ينبغي تصحيحه وتكييفه مع معطيات الواقع الحالي وتوقعات المستقبل. قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد

وثلاث أقسام وخاتمة. يتناول التمهيد نبذة مختصرة عن نشأة اتحاد المغرب العربي ومؤسساته، وكيفية تعثر مسيرة الاتحاد وصولا لإعلان تجميد اتحاد المغرب العربي. يبحث القسم الأول الأسباب الداخلية التي تعيق اتحاد المغرب العربي. في حين يتناول القسم الثاني الأسباب الخارجية التي تعيق اتحاد المغرب العربي. أما القسم الثالث فيتطرق الى المعالجات التي يمكن أن تساهم في تفعيل اتحاد المغرب العربي من جديد وتطويره.

إن فكرة المغرب العربي القائمة على إهمال كلي أو نسبي لعوائق تحقيقها، ستظل فكرة تعايش عوائقها بدل أن تتجاوزها، و ستسلب هذه الفكرة جوهرها،وتبتعد عن ذاتها بقدر ما تتعاظم عوائقها بدل أن تتجاوزها، مما يؤدي الى ابتعادها عن ذاتها بقدر ما تتعاظم عوائقها بفعل إهمال تحليلها. لذا سنسلط الضوء هنا على أهم تلك العوائق.

تمهيد:

عقدت دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا)، مؤتمرا في مراكش سمي (قمة مراكش) ما بين يومي (١٥–١٧ شباط/ فبراير عام ١٩٨٩)، بحضور قادة دول المغرب العربي. وفي ختام أعمال القمة تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي. ونصت بنود الاتحاد على:(تمتين أواصر الإخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين. والعمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات و السلع ورؤوس الأموال فيما بينها)[١]. ويهدف الاتحاد أيضا الى تحقيق ما يأتي:

أولا: في الميدان الدولي: (تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار).

ثانيا: في الميدان الاقتصادي:(تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد)[٢].

ثالثا: في الميدان الثقافي: (إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة. وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء)[٣].

أولت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي اهتماماً كبيراً بالمؤسسات التابعة للاتحاد. فقد حددت هذه المعاهدة عدة مؤسسات وهي: مجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء الأولين (مجلس رؤساء الوزارات)، ومجلس وزراء الخارجية[٤]، ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة[٥]، والأمانة العامة، ومجلس الشورى، والهيئة القضائية[٦].

قام الاتحاد بعقد ست دورات لمجلس رئاسة الاتحاد فقط، وكانت على التوالي: عقدت الدورة العادية الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي في تونس ما بين(٢١-٢٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٠)، ثم عقدت الدورة العادية الثانية في الجزائر ما بين (٢١-٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٩٠)، بعدها عقدت الدورة العادية الثالثة في ليبيا ما بين (١٠-١١ آذار/ مارس عام ١٩٩١)، أما الدورة العادية الرابعة فعقدت في المغرب ما بين (١٥-١٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١)، وعقدت الدورة العادية في موريتانيا ما بين (١٠-١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٢)، وأخيرا عقدت الدورة العادية السادسة في تونس للفترة ما بين(٢-٣ نيسان/ابريل عام ١٩٩٤)[٧].

لكن مع بداية عام ١٩٩٥ بدأ الجمود يظهر على مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وبدأت العلاقات الثنائية بين أقطار المغرب العربي تنمو وعلى حساب الاتحاد نفسه. ففي ١٦ شباط/ فبراير عام ١٩٩٥، زار ليبيا محمد صالح دمبري وزير خارجية الجزائر، وحمل رسالة من الرئيس الجزائري الأمين زروال إلى نظيره الليبي معمر القذافي وذكرت وكالات الأنباء أنها تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وقرار ليبيا التخلي عن رئاسة الاتحاد لأسباب تتعلق بما أسمته (طبيعة النشاط المغاربي)[٨]. وأفاد تقرير نشرته صحيفة(العلم) المغربية بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير عام ١٩٩٥ لمناسبة مرور ست سنوات على تأسيس اتحاد المغرب العربي ما يلي: (إن مؤسسات الاتحاد باستثناء أمانته العامة لا تزال تعاني الجمود وان الاتفاقيات الأساسية الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مثل المعاهدة الكمركية الموحدة، ومشروع منطقة التبادل الحر لا تزال في طور الأماني. وإن شعار(مغرب عربي بلا حدود) يواجه مشكلات عدة على ارض الواقع، وقد تجلى ذلك في الصيف الماضي عندما

تبادل البلدين الجزائر والمغرب فرض تأشيرة الدخول على مواطني البلدين وأغلقت الحدود البرية لأسباب أمنية تتعلق بأنشطة الجماعات الإسلامية المسلحة والوضع الداخلي في الجزائر. فما تزال مسألة الصحراء تشكل مادة الخلافات الجزائرية – المغربية)، وأضاف التقرير: (انه لابد من إيجاد تسوية لأزمة لوكربي والعمل على رفع الحصار الذي تتعرض له ليبيا لتسير قدماً في مسيرة الاتحاد وخاصة إن ليبيا تشعر بمحدودية وقلة تضامن بلدان الاتحاد معها لحل الأزمة مع الدول الغربية. وقد رفضت ليبيا مؤخراً تسلم رئاسة الاتحاد من الجزائر، الأمر الذي يشير إلى ضرورة إعادة تقويم أوضاع الاتحاد وإعادة توجيه أنشطته)[٩].

ثم أعلنت الجزائر في ٧ آذار/مارس عام ١٩٩٥، أنها ستستمر في رئاسة اتحاد المغرب العربي حتى نهاية العام، بعدما رفضت ليبيا تسلم الرئاسة ويذكر إن ليبيا طالبت بإعادة تقويم نشاطات الاتحاد وأشارت إلى استيائها من التزام الأقطار الأعضاء في الاتحاد بالحظر الجوي المفروض عليها[١٠]. وفي حديث صحفي لمحمد عمامو الأمين العام لاتحاد المغرب العربي بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو عام ١٩٩٥، حول مسيرة الاتحاد والمشكلات الداخلية والخارجية التي تواجهه، إذا أكد: (على إن فكرة الاتحاد المغاربي جاءت لجمع شمل(شعوب)المنطقة وإحكام تعاونها بما فيها مصلحة بلادهم، حيث أظهرت التحولات العالمية الكبرى التي حدثت مؤخراً ضرورة تجمع هذه الأقطار كجبهة لمواجهة التحديات التي تواجهها، وأصبح الأمر يقيناً لدى كل مواطن في المغرب العربي بضرورة وجود عنصر مستقبلي بين دول ذات الخصوصية والمصالح المشتركة، ومن ثم فليس في المغرب العربي مكان لإقامة محور ضد أي دولة بل هو مجال لتكثيف التعاون والتكامل وصولاً إلى الاندماج الكامل إن شاء الله وإسهاما في ما هو اكبر سواء ضمن محيطنا العربي أم الإسلامي). وأضاف انه تمت الموافقة على ٣٤ اتفاقية اتحادية معظمها اتفاقيات اقتصادية. وأكد أيضا إن ليبيا لا ترغب في الانسحاب من عضوية الاتحاد،الا أن الآثار السلبية لأزمة لوكربي أدت إلى صعوبة التنقل بالنسبة إلى الوفود الليبية والوصول إلى أماكن اجتماعات الاتحاد ومع ذلك تجشم الإخوة الليبيون العناء وعملوا على حضور هذه الاجتماعات طوال الوقت السابق، لكن رئاسة ليبيا للدورة السابعة للاتحاد مع ما هو مفروض عليها من حظر جوي ستزيد صعوبة عقد الاجتماعات في ليبيا إذ سيكون صعباً

على الوفود المغاربية الأربعة السفر إلى ليبيا لذلك ارتأت ليبيا التنازل عن دورها في رئاسة الاتحاد، وتم تجديد فترة رئاسة الجزائر مرة أخرى)[١١].

لكن سرعان ما تدهورت العلاقات بين دول المغرب العربي. فقد أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٥: (إن ليبيا قررت سحب اعترافها بموريتانيا كدولة عربية بسبب اتفاقها مع الكيان الصهيوني على تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما)[١٢]. ثم اتخذت ليبيا مزيداً من الإجراءات ضد موريتانيا ففي الأول من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥ أعلنت أنها قررت قطع مساعداتها الاقتصادية الليبية لموريتانيا، والاستغناء عن العمال الموريتانيين في ليبيا بسبب الاتفاق الموريتاني– الإسرائيلي على فتح مكتب لرعاية مصالحها في نواكشوط وتل أبيب[١٣].

من جانب أخر طالبت الحكومة المغربية بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥، الجزائر رسمياً تجميد نشاط مؤسسات اتحاد المغرب العربي بصفتها رئيس الدورة لعام ١٩٩٥، وذلك بعدما اتهمت الجزائر بتجاوز وضعها من مراقب محايد إلى طرف معني مباشر في قضية(الصحراء)من خلال انحيازها إلى جبهة البوليساريو[١٤]. ردت الجزائر على لسان وزير خارجيتها محمد صالح دمبري في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥: (إن بلاده ترفض طلب المغرب تجميد أنشطة اتحاد المغرب العربي باعتبار إن موضوع الصحراء الغربية لا يرتبط بالاتحاد المغاربي)[١٥].

في حين أكدت تونس بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥، معارضتها طلب المغرب بتجميد اتحاد المغرب العربي بسبب(انحياز)الجزائر إلى جبهة البوليساريو، فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية[١٦]. وهكذا جمدت أنشطة اتحاد المغرب العربي لتظهر على الساحة السياسية في المغرب العربي العلاقات الثنائية فيما بينها، مع ملاحظة استمرار بعض المؤسسات الاتحادية بالعمل لحد الآن على أمل تفعيل اتحاد المغرب العربي من جديد. ونذكر على سبيل المثال الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ومجلس وزراء الخارجية.

يتضح لنا إن التطورات المعاصرة في دول المغرب العربي قد سمحت بالمزيد من الانفصال والاستقلال الخاص بكل أقطاره. وفي ظل الشروط العالمية المعاصرة فانه لا ينبغي أن ينحصر البحث لدينا في التنقيب عما يؤيد مسعانا الراهن في إقامة اتحاد المغرب العربي، بل ينبغي أن يشمل أيضا البحث في التاريخ نفسه عما أعاق تلك الوحدة من إن تصبح واقعاً قائماً في الوقت الحاضر[١٧].

أولا: الأسباب الداخلية:

إن التفكير في الأسباب التي تعوق الوحدة لا ينبغي أن ينحصر في الأسباب الخارجية المتمثلة في الاستعمار أو في السياسات الحالية للدول الكبرى إزاء المنطقة. فما كان لهذه الأسباب الخارجية أن تؤثر سلبياً لولا أنها وجدت قاعدة لها في تأثيرها في الأسباب الداخلية التي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية. ويبرز الدور السلبي الذي أدته في كثير من الأحيان وينبغي أن تكون وحدة المغرب العربي منطلقاً لتفكير شامل في الواقع من النواحي السلبية والايجابية معاً وفي علاقات التأثير المتبادل التي تربط بينهما[١٨]. ومعوقات الوحدة تنقسم على قسمين معوقات داخلية ومعوقات خارجية. إن البحث عن المعوقات الداخلية التي يواجهها اتحاد المغرب العربي يفرض علينا البحث عن كل ما من شأنه أن يعطل الجهود المبذولة في اتجاه تحقيق وبناء وحدة المغرب العربي. ولاشك إن الأسباب الداخلية تتخذ طابعين رئيسيين احدهما ذو دلالة قطرية والأخر ذو دلالة جماعية بينية[١٩]. وتتمثل هذه الأسباب بما يأتي:-

١- اختلاف الأنظمة السياسية: شكل اختلاف الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي تحدياً لمسيرة الاتحاد، لان طبيعة الإرادة السياسية لهذه الأنظمة قد ضيقت على النظام الديمقراطي التي من خلالها يمكن للشعب أن يعبر عن رأيه، وكان ذلك بفعل إن تلك الإرادة السياسية ليست راغبة في تحقيق التكامل ثم في الوحدة لأنها تخاف على كياناتها السلطوية[٢٠].

تشترك النظم السياسية لدول المغرب العربي رغم تباين نخبها السياسية في رؤيتها العامة، وفي حين إن سياقات تكويناتها التاريخية تتميز بخصائص واحدة إلا أنها تحول بينها وبين التطلع إلى الوحدة. كما تحرمها من التطور في اتجاه بناء حياة سياسية وطنية ومتطورة[٢١]. وتتمثل هذه الخصائص بما يلي:

ما زالت السلطة نابعة من فوق وليست مستمدة من الانتماء أو الاختيار الطوعي للشعب وهذا لا يعني بالضرورة إن هذه السلطة من دون قاعدة اجتماعية. من جانب آخر أنها سلطة مركزة بيد فئة قليلة مما يمنع من تطور الشعور بالمسؤولية والمحاسبة الوطنية لدى افراد الشعب. ويمكننا القول ان السلطة في دول المغرب العربي تشكل دائرة مقفلة، وتؤخذ فيها القرارات على مستوى الأجهزة

العليا ولا تمر إلا بصورة شكلية عبر المؤسسات المرتبطة بها. فضلا عن امتزاج السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية مع بعضها البعض وهذا الدمج ساهم في إبراز قوتها وإبراز شوكتها وضمان انفصالها عن المجتمع ووقوفها فوقها، وأصبح الحفاظ على دور الدولة هدفاً مشتركاً لغالبية النخبة الاجتماعية والنزاع الوحيد الجاري هو لاقتسام الحصص[٢٢].

٢- غياب الديمقراطية: اضعف غياب الديمقراطية الحقيقية الكاملة في الدول العربية بصورة عامة، من التأثير الشعبي الذي من شانه أن يساعد على تحقيق وضمان واستمرار الوحدة العربية على اعتبار إن الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية في هذه الوحدة[٢٣]. لقد اختارت دول المغرب العربي النظام السياسي الذي يتفق مع تاريخه ومع القوة التي لديها. لكن اختلاف الانظمة السياسية ليس ظاهرة من ظواهر عدم التشابه. برغم من اختلاف أنظمة الحكم في دول المغرب العربي(الملكية والجمهورية الشعبية والجماهيرية والرئاسية والعسكرية)، إلا انه لا يضر الوحدة أو الاتحاد في شيء. لكن المهم هو الاتجاه الديمقراطي الذي تسلكه هذه الدول، وإذا كان ما يزال هناك اختلاف في عمق هذا الاتجاه في دول المغرب العربي. فقد يعود السبب في ذلك أنها خضعت للسيطرة الاستعمارية لمدة طويلة[٢٣].

وتجدر الاشارة أن دول المغرب العربي عموماً تعاني من غياب الممارسات الديمقراطية الصحيحة تلك الممارسة التي ستضمن للمواطن المغاربي التعبير عن رأيه على الأقل في المسائل المهمة. و لما كان بناء المغرب العربي هو مطلب شعبي قبل إن يكون مطلباً رسمياً، فان تحييد الشعب إرادته وعدم إعطائه الفرصة للعمل على تحقيق هذا الهدف كان معوقاً أساسيا في عدم الإستقرار الذي تعانيه منه المنطقة[٢٤]. وفي مظاهر العنف التي عبرت عنها (الحركات الأصولية) وكانت دليلاً على عدم الرضا وعدم القبول بالواقع القائم، وبهذا الصدد هناك من يرى إن الفرق الهائل والفاصل الكبير بين تفكير الدولة وحاجيات المجتمع المتزايدة، مما يجعل شعب المغرب العربي على الهامش ومجرد من حق أداء أي دور فعلي في بناء وطنه وفي الإسراع بانجاز وحدة المغرب العربي[٢٥].

٣- المشاكل الداخلية: تعاني دول المغرب العربي من مشاكل داخلية عديدة وتنعكس بدورها سلباً على وحدة المغرب العربي، فعلى الصعيد السياسي لا يزال اتحاد المغرب العربي يواجه مشكلة تتمثل في مواقف الرئيس معمر القذافي في مجال السياسة العربية والإقليمية. فإذا كانت أقطار المغرب العربي تساند وتدعم الموقف الليبي تجاه التحديات الخارجية سواء فيما يتعلق بالتهديدات

الأمريكية، أو الخصومات التي تبرز بين الحين والأخر بين ليبيا وبعض الدول وخاصة منها الإفريقية، الا ان دول اتحاد المغرب العربي تواجه متاعب عديدة ناجمة عن سياسة ليبيا الخارجية تجاه دول المغرب الأخرى وعلاقاتها مع الدول العربية[٢٦].

أما الأوضاع الداخلية في الجزائر فإنها متردية وخصوصا منها الأمنية وجاء ذلك بعد إلغاء نتيجة الانتخابات البرلمانية الدورة الأولى التي جرت بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١، لقد كانت هذه النتائج بمثابة عاصفة سياسية قلبت خريطة الجزائر السياسية والحزبية وأعادت تشكيل خريطة القوى السياسية فيها وطرحت وضعاً جديداً لم يكن يتوقعه اغلب السياسيين والمراقبين[٢٧].

والملف الجديد في المغرب العربي وهو(الملف الإسلامي)، إلا إن عدم الاستقرار السياسي في الجزائر وتغير قياداتها المستمر أدى إلى قلب المواقف تجاه هذه المسألة. مما يعني عدم الاستقرار في العلاقة بينها وبين المغرب[٢٨].

٤- المشاكل الاقتصادية: شكل الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية في دول المغرب العربي عائقاً كبيراً إمام التعاون المشترك بين هذه الدول. و يتضح من خلال استعراض الإحداث والمحاولات الوحدوية للمغرب العربي خلال الفترة التي تلت استقلال دول المغرب العربي، إن العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول ظلت في مجملها علاقات ثنائية ً. لكنها لم تعرف نمواً وتطوراً في مستوى الطموحات المنشودة، فلقد نصت إحدى الدراسات: (إن مجموع المبادلات الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي لا تزال دون الإمكانيات المتاحة في مجموعات مماثلة أخرى من البلدان النامية وإذا أخذنا جداول المبادلات التجارية الثنائية بين المغرب من جهة وكل من موريتانيا والجزائر وتونس وليبيا ما بين عامي (١٩٧٠-١٩٨٧) تبين لنا إن نسبة التبادل الثنائي على مجموع التجارة الخارجية للمغرب هي كما يلي: مع موريتانيا ما بين (٠,٠١٪ -٠,٠٥٪)، مع الجزائر ما بين (٠,٠٣٪-٢,٨٨٪)، مع تونس ما بين (٠,٣١٪-٠,٨٤٪)، ومع ليبيا ما بين (٠,٢٨٪-١,٩٢٪)[٢٩]. ويمكن تلخيص التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول المغرب العربي بما يأتي:-

أ- زيادة عدد السكان: برغم من عدم الانسجام بين عدد السكان في دول المغرب العربي وقدرة المساحة الأرضية لكل منها- باستثناء تونس- على استيعاب هذه الزيادة التي تقدر بحولي(٣٪) سنوياً، إلا إن المساحة محدودة سواء في المغرب أو الجزائر أو تونس ولذلك فالزيادة السكانية تعتبر تحدياً له خطورته[٣٠].

ب- نمو اليد العاملة في المغرب العربي: وقيام دول المغرب العربي بحل مشكلة الأيدي العاملة بتصديرها الى الخارج سواء للأقطار العربية أو لأوربا، وهو حل مؤقت غير مضمون العاقبة. إضافة الى المشاكل التي بدأت تأخذ طابعاً عنصرياً ودامياً في أوربا ضد المهاجرين المغاربة، مما أدى الى قيام المجموعة الأوربية بتقليل عدد العمال المغاربة عن طريق التصفية أو تحديد الموجود منهم[٣١].

ج- تشابه اقتصاديات دول المغرب العربي: مما أدى الى التنافس بين منتجاتها ووضع القيود على إمكانيات التعاون والتكامل فيما بينها خاصة في ميدان التبادل التجاري. وهذا ما جعل من الصعوبة وضع خطة تنموية شاملة تضع في حساباتها عدة اعتبارات منها تفاوت الدخل القومي في دول المغرب العربي، وزيادة النمو السكاني فيها، ومواجهة تحديات الأمن الغذائي في تلك الدول[٣٢].

د- التطور العلمي والتكنولوجي: تحملت دول المغرب العربي بعد الاستقلال مسؤولية ضخمة في بناء الاستقلال السياسي والاقتصادي والتنمية الشاملة. لكن هذه الدول غير مستعدة وغير قادرة على انجاز ذلك، سواء على المستوى المالي أو المستوى العلمي والتقني. لان الدول المستعمرة لم تتجه إلى تأهيل هذه الدول لتكوين نظام سياسي واقتصادي مستقل فيما بعد[٣٣]. فقد وجدت هذه الدول نفسها بعد الاستقلال فقيرة في ميادين عدة منها الميدان العلمي والتكنولوجي والذي تأكد ضرورته وأهميته كلما زادت الاستثمارات في الزراعة أو في الصناعة وفي مقدمتها صناعة المعادن والمناجم والنقل المواصلات والاتصالات. وتتوفر في المغرب العربي طاقات بشرية وطبيعية كبيرة واستثمار هذه الطاقة الضرورية للتنمية بحاجة إلى العلم والتكنولوجيا. ولكن المعادلة بين الطاقات المتوفرة والحاجات الملحة وبين الإمكانيات العلمية والتكنولوجية كانت وما تزال متخلفة. وهذه هي إحدى مشاكل دول المغرب العربي الأساسية[٣٤].

هـ - ارتباط اقتصاد دول المغرب العربي بالاقتصاد الأوربي: فرض تكوين السوق الأوربية (الاتحاد الأوربي حاليا) ووحدة دول أوربا، بالإضافة الى عودة أوربا الشرقية إلى العائلة الأوربية ؛ أعباء على الاقتصاد المغاربي سواء الزراعي منه أو الصناعي[٣٥].

٥- الاختلاف في المصالح: إن من أهم المعوقات الداخلية هي تلك المتعلقة باختلاف في المصالح والأهداف بين دول المغرب العربي. إذ إن ما تعده المغرب على سبيل المثال من أولويات الاتحاد يختلف عن ما تعده الجزائر أو تونس، فمثلا يرى المغرب إن أهم القضايا المطروحة والتي يجب أن يحققها الاتحاد هي إشاعة السلام وحل الخلافات الحدودية قبل كل شيء. وكذلك إذا كانت المسألة الاقتصادية تبدو أكثر إلحاحا بالنسبة إلى موريتانيا في أهميتها فإنها ثانوية بالنسبة إلى ليبيا وبشكل اقل بالنسبة إلى كل من المغرب والجزائر[٣٦].

٦- مشكلة الصحراء الغربية: إن المشاكل الحدودية بين دول المغرب العربي لا تنحصر فقط في مشكلة الصحراء الغربية، بل هي واحدة من مشاكل الجوار العديدة الموجودة بين دول المغرب العربي والتي تعوق أي تقدم نحو الوحدة، ومن تلك المشاكل (الخلافات بين الجزائر وتونس، وبين الجزائر وليبيا، وبين الجزائر والمغرب، وبين موريتانيا والمغرب، وبين تونس وليبيا). ويرى البعض إن خطورة هذه المشاكل تكمن في أنها تؤثر بصورة مباشرة على سير العمل الوحدوي وسبل التعاون التي من المفروض إن تسير فيه دول المغرب العربي ويسير فيه الاتحاد[٣٧]. لذا سنسلط الضوء على مشكله الصحراء الغربية لما لها من أهمية وتأثير على عرقلة مسيرة الاتحاد.

ان اختلاف الموقف بين دول المغرب العربي حول مشكلة الصحراء الغربية له ثلاثة إبعاد رئيسة هي: البعد التاريخي يمتد جذوره إلى مرحلة الاستكشاف الأوربي لإفريقيا وما تلاه من استعمار للمناطق المستكشفة، والبعد الاقتصادي لاستكشاف العديد من الثروات في الصحراء مثل الفوسفات والحديد والنفط، والبعد الاستراتيجي والعسكري يدخل في إطار نظرية توازن القوى في المغرب العربي ولقد كان لهذه الإبعاد أثارها في تعدد وتداخل مستويات الصراع حيث يتدخل المستوى المحلي مع المستوى الإقليمي والعربي والدولي. وتتضح أهمية الموضوع من وجهة نظر الدول العربية بحكم شمول الصراع ثلاث دول عربية وهي المغرب والجزائر وموريتانيا، كما إن له انعكاساته على المستوى العربي بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص، كونه أحال المنطقة إلى بؤرة من بؤر الصراع المتفجر التي تهدد الكيان العربي وتزيد من احتمالات التدخل الخارجي من قبل الدول الكبرى[٣٨].

لقد نشبت هذه الأزمة نتيجة للمباحثات التي أجريت في مدريد بين اسبانيا وموريتانيا والمغرب في ١٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٥، وانتهت المباحثات بموافقة اسبانيا على تصفية الاستعمار في الصحراء وشروعها مباشرة بالتعاون مع الجمعية الصحراوية في إقامة إدارة مؤقتة في الإقليم تشارك فيها المغرب وموريتانيا على أن تتحمل هذه الإدارة المسؤوليات والسلطات التي كانت تقوم بها اسبانيا، وقد اتفقت الدول الثلاثة على احترام إرادة سكان الصحراء وان ينتهي الوجود الاسباني في الصحراء بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير عام ١٩٧٦ بشكل نهائي. لكن اصطدمت الخطة المغربية– الموريتانية الاسبانية بمقاومة كل من الجزائر وممثلين عن الصحراويين (جبهة البوليساريو)، ودار الصراع في هذه المرحلة بين الجزائر ممثلاً في جبهة البوليساريو تساندها ليبيا من جهة وبين المغرب وموريتانيا[٣٩]. بعد ذلك خرجت موريتانيا من مشكلة الصحراء الغربية بتاريخ ٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٩. لينحصر الصراع بين المغرب و الجزائر[٤٠].

إن النزاع على الصحراء الغربية كان لهُ التأثير الكبير على العلاقات بين هذه الدول عموماً وما خلفه من آثار على المنطقة. كما إن هذه الدول وعلى الرغم من توقيعها لاتفاقية الاتحاد واستمرارها في العمل لبناء المغرب العربي الكبير لم تستطع إن تضع حداً نهائياً لهذا النزاع ولم تتمكن من فرض حلول ترضي جميع الاطراف، فضلا عن ان هذه المشكلة قد غابت عن إعمال اغلب القمم التي عقدها الاتحاد ولحد آلان. لتخوفها من ان هذه المشكلة قد تحدث شرخاً في الاتحاد من الصعوبة تجاوزها، وهو ما حصل فعلا. ونستنتج من ذلك إن تفعيل اتحاد المغرب العربي يعتمد على ايجاد وفاق نهائي ما بين المغرب والجزائر[٤١].

٧– غياب الأسلوب العلمي: إن من أهم الأسباب التي تحول بين الشعب العربي و الوحدة، هو أن أسلوبهم في تحقيق الوحدة لم يكن أسلوب علمي يقوم على أساس من الواقع وطبقا لمراحل معينة بجدول زمني، كما هو الحال بالنسبة لتجربة الوحدة الأوربية، فأوربا الغربية بدأت الوحدة الاقتصادية متدرجة على مدى اثني عشر عاما حتى وصلوا الى السوق الأوربية مشتركة، ثم انتقلوا بعد ذلك الى مرحلة تحقيق الوحدة السياسية. أما نحن العرب فنبداء بالوحدة السياسية الشكلية المفتعلة لأنها أسهل فيما يتعلق بالإعداد والتنفيذ فالوحدة السياسية لا تطلب أكثر من علم واحد وسلام وطني واحد، ومنظمات سياسية حكومية مشتركة ليس لها قواعد شعبية. من هنا فان حدوث أي خلاف طارئ بين هذه الدول سيؤدي على الفور الى أن يصبح العلم علمين والسلام الوطني

سلامين. اذن لو كانت هناك مصالح اقتصادية حقيقية مشتركة ومتداخلة ما بين دول الغرب العربي لصمدت الوحدة واستمرت رغم الخلافات السياسية والنزاعات التي تظهر بين الحين والاخر[٤٢].

ثانيا: الأسباب الخارجية:

كان ولا يزال المغرب العربي يحتل موقعاً متميزا بالنسبة للقوى الفاعلة في العالم وخاصة أوربا والولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما يجعلنا نرتكز على جهودها التي شكلت معوقاً أساسيا إمام استمرار هذه الوحدة[٤٢].

١- الاتحاد الأوربي: لقد كان لقيام السوق الأوربية المشتركة عام ١٩٥٧ وتطورها حتى قيام الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٢، عدة عوامل موضوعية منها الوضع الدولي والنظام الاقتصادي والثقافة المشتركة[٤٣]. وتعد المجموعة الأوربية اليوم نموذجاً مرجعياً في العالم بحيث استطاعت تنظيم مؤسساتها وهياكلها السياسية والاقتصادية والاحتماعية، بما يخدم مصالح شعوبها. وأثبتت أنها منطقة استقرار وتقدم اجتماعي، هذا بالإضافة إلى مساهمتها في التقليل من حدة الفوارق الإقليمية وصيانتها للديمقراطية[٤٤].

إما عن علاقة دول المغرب العربي بالاتحاد الأوربي فهي علاقة تاريخية على الأقل بين الجزائر وتونس والمغرب من جهة وأوربا من جهة أخرى. ولقد تم التوقيع على اتفاقية انتساب تونس والمغرب الى السوق الاوربية المشتركة في يومي ٢٨ و٣١ آذار/ مارس عام ١٩٦٩ على التوالي[٤٥]. ثم جرى التوقيع على اتفاقيات اخرى بين الطرفين فقد تم التوقيع على اتفاقية ما بين السوق الاوربية المشتركة وتونس، ثم الجزائر، ثم المغرب في ٢٥ و٢٦ و٢٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٧٦ على التوالي. ولكن بعد صعوبات عديدة أجل التوقيع مع الجزائر بصفة خاصة لأن اتفاقيتي انتساب كل من تونس والمغرب اللتين وقعتا وطبقتا منذ عام ١٩٦٩ انتهى العمل بها في آب/أغسطس عام ١٩٧٤، في حين لم تكن الجزائر مرتبطة بأي اتفاقيات لكن أعطى المجلس الوزاري الأوربي الهيئة الأوربية توصيته الأولى في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي أرسيت في نهاية شهر

حزيران/ يونيو عام ١٩٧٣ للتفاوض من اجل انتساب الجزائر ومن اجل تجديد اتفاقيات الانتساب مع كل من تونس والمغرب[٤٦].

يشهد الاتحاد الأوربي اليوم تحولات كبيرة ناجمة عن انفتاح سوق أوربا الشرقية، في حين إن أتحاد المغرب العربي لا يبدو جاهز لمواجهة هذه التطورات، فاقتصاديات دول المغرب العربي تبدو غير قادرة على المنافسة بل انه لم يضع في حساباته مثل هذه المنافسة أصلا، لانه اعتمد لفترة سابقة على إن يكون اقتصاده ملحقاً بالاقتصاد الأوربي مثل الصناعات الخفيفة والسياحة وغيرها من المجالات إضافة إلى مجال تصدير اليد العاملة[٤٧].

٢- أزمة لوكربي: إن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي بصورة عامة وفي المغرب العربي بصورة خاصة تحجيم دور ليبيا اقليميا وعربيا. وتم ذلك من خلال خطة مدروسة ابتداء بالتحرش بليبيا في خليج سرت بتاريخ ١٨ آب/ أغسطس عام ١٩٨١، والاعتداء المباشر على مدينتي بنغازي وطرابلس في شهر نيسان/ أبريل عام ١٩٨٦، بما في ذلك منزل الرئيس معمر القذافي نفسه، حتى جاءت قضية لوكربي المعروفة[٤٨].

لقد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١، مواطنين ليبيين هما عبد الباسط علي المجراحي والأمين خليفة فهيمة بأنهما وراء حادثة تفجير الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربي في اسكتلندا عام ١٩٨٨، في حين نفت ليبيا هذه الاتهامات وقال بيان ليبي صدر في حينه: (إن واشنطن تحاول تبرير قيامها بعدوان على ليبيا)، وأبدت السلطات الليبية استعدادها لأجراء تحقيق في حادثة الطائرة وتحت إشراف هيئة دولية[٤٩]. وفي ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر قدمت الدول الغربية الثلاث (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) مذكرة إلى مجلس الأمن التي تطالب فيها ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها مشتبه في تورطهما في الحادث لمحاكمتهما أمام المحاكم الأمريكية لكن ليبيا رفضت هذه المذكرة[٥٠].

بعدها تبنى مجلس الأمن الدولي في الأول من نيسان/ أبريل عام ١٩٩٢، قراراً بفرض حظراً جوياً وعسكرياً على ليبيا مفسرا عدم تعاون السلطات الليبية في التحقيقات الدولية بشأن حادثتي تفجير طائرة البانام الأمريكية فوق قرية لوكربي في اسكتلندا عام ١٩٨٨، وطائرة أوتا الفرنسية فوق النيجر عام ١٩٨٩، و تم تبني القرار الذي يحمل الرقم (٧٤٨) بأغلبية ١٠ أصوات وامتناع خمس دول عن التصويت من ضمنها المغرب[٥١]. و بدأ العمل بتنفيذ العقوبات ضد ليبيا في ١٥ نيسان/

أبريل بعدما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية في تحييد محكمة العدل الدولية وإبعادها عن التدخل في المسألة الليبية، إذ أعلنت هذه المحكمة في ختام مداولاتها في (لاهاي) إن الأزمة الليبية الغربية وتطوراتها ليست من اختصاصها. وفي ١٧ نيسان/ أبريل التزمت الدول الأوربية بالحظر الجوي المفروض على ليبيا ودول المغرب العربي التزمت بالحظر الجوي من دون إن تعلن موقفها صراحة[٥٢].

بعد ذلك اصدر مجلس الأمن قرارا برقم (٨٨٣) في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٣ بصدد أزمة لوكربي، وجاء هذا القرار ليضيف إلى العقوبات السابقة إجراء جديداً يتضمن فرض قيود على كيفية التصرف في عائد صادرات النفط الليبي ويقوم مجلس الأمن بمراجعة الموقف ومراجعة العقوبات كل ثلاثة أشهر مع تهديد الولايات المتحدة الأمريكية الدائم بالتشديد[٥٣].

وردا على ذلك نددت ليبيا بتمديد مجلس الأمن العقوبات المفروضة عليها واتهمت الإدارة الأمريكية بمواصلة الهيمنة على مجلس الأمن لمواصلة فرض العقوبات عليها[٥٤].

كانت هناك عوامل عديدة ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل المستمر في المغرب العربي أولها انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي وتفتيت الاتحاد السوفيتي، وثانيها الانقلاب العسكري في الجزائر وإلغاء الانتخابات عام ١٩٩١، وتدهور العلاقات الفرنسية – الجزائرية، أما ثالثها فهو فرض الحصار الجوي على ليبيا وما أتاحه من اختراق سياسي كبير للولايات المتحدة الامريكية في شؤون المنطقة ولقد أتقنت الإدارة الأمريكية استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ في الوطن العربي[٥٥].

مع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين برز اتجاه آخر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وهي محاولات الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي. فلقد برز توجه أمريكي جديد قوامه العمل على إقامة شراكة اقتصادية مع دول المغرب العربي ويأتي ذلك كتطور طبيعي لاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات في تطوير علاقاتها في كافة المجالات مع كل من تونس والمغرب والجزائر، فلقد قام وكيل وزير الخارجية الأمريكي أيزنستات بزيارة هذه الدول في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٨ لإطلاق المبادرة الأمريكية الجديدة (مبادرة أيزنستات) التي

تهدف إلى دعم التكامل الإقليمي بين الدول الثلاثة والتأكيد على مركزية دور القطاع الخاص وبلورة شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة الحوار السياسي والاقتصادي الدوري بين مسئولي الطرفين[٥٦].

٣- اسرائيل: إن اتحاد المغرب العربي في أي حال لا يمكن إن يخدم اسرائيل لذا فإنها تناقض أي مبادرات وحدوية بين تلك الدول وتسعى من اجل تفكيك ذلك الاتحاد وإضعاف دوره، ولذلك نجد اسرائيل تتخذ من السوق الشرق أوسطية وما يعرف بـ(القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وسيلة لبلوغ أهدافها، وقد كان المؤتمر الذي عقد في الدار البيضاء عام ١٩٩٤، قد هدف إلى تركيز ما يسمى بـ(عملية السلام) وإدماج اسرائيل وغيرها من الدول غير العربية مع الوطن العربي، الأمر الذي من شأنه إضعاف احتمالات قيام وحدة عربية في المستقبل وهو ما يعده البعض انعكاسات للضغوط التي يفرضها (النظام الدولي الجديد) التي لم تترك لدول العالم الثالث مجالاً كبيراً للمناورة ولتنشغل دول المغرب العربي كل على حدة بما يستجد لها من مشاكل[٥٧].

ثالثا: المعالجات:

أ- على الصعيد المؤسسي: أن الجانب المؤسسي في اتحاد المغرب العربي هو أكثر الجوانب الدالة على وجوده انطلاقاً من انه الجانب الذي شهد تطوراً أكثر واهتماماً جدياً من قبل قادة المغرب العربي، وبما أن العمل المشترك يحتاج إلى مؤسسات قادرة على تحويل ما يتعلق به من مواقف إلى واقع ملموس وبما إن هذه القدرة لا تتأتى من النصوص المنشئة لهذه المؤسسات بل ممكن إن تتقدمه، فقد عمل هؤلاء القادة بعدما فشل مجلس رئاسة الاتحاد وهو السلطة العليا في الاتحاد في الانتظام في دوراته، على خلق الفرصة الأكثر ملائمة لانتظام اجتماعاته من خلال تعديل المادتين الرابعة والخامسة من المعاهدة لتكون مدة رئاسة الاتحاد سنة لتنتقل بعدها إلى قطر آخر(٥٨). هذا التعديل من شأنه أن يعطي فرصة اكبر لرئاسة الاتحاد التي كثيراً ما تتكلف بمتابعة قرارات وتوصيات مجلس الرئاسة من اجل العمل والتخطيط ولا يكتمل ذلك الدور الذي تقوم به المؤسسات ما لم تنفصل عن الدولة وتطلعاتها وبذلك فقط سيكون باستطاعتها تجاوز الخلافات التي تحدث بين الأنظمة السياسية لتلك الدول وبالتالي تزول أهم المعوقات ويبقى الباب مفتوحاً لتنفيذ ما يتخذ من قرارات(٥٩).

ب- لابد من أجهزة مشتركة يقع الاصطلاح على إنشائها والاتفاق على صلاحياتها وعلى اختيار تركيبها ووسائل عملها لاستئناف المسعى المغاربي المشترك وتنظيمه في إطار وظيفي[٦٠]. ويمكن أن نتصور إنشاء هذه الأجهزة بحسب ما تضطلع به من صلاحيات على عدة مستويات:

١- مستوى المبادرة السياسية: مجلس رؤساء الدول حيث اتخاذ القرارات الأساسية وسنّ الاختيارات الكبرى، ومباشرة مهام التحفيز والتوجيه مع الانفراد بمهام التعديل والتحكيم عند الاقتضاء وفي الحالات التي تستوجبها الممارسات أو النزاعات القائمة ومن الطبيعي إن يضطلع رؤساء دول المغرب العربي بهذه المسؤوليات الكبرى فيؤلفون بينهم المجلس المغاربي الأعلى الذي يعقد جلسة دورية بداية كل عام وجلسات استثنائية عند الحاجة[٦١].

٢- مستوى الدراسة واقتراح البرامج: الأمانة العامة لابد من إن يختص بهذه الصلاحيات جهاز متفرغ يعمل في نطاق أمانة مغاربية عامة تتولى المهام التالية:

أ- ترجمة القرارات الأساسية والاختيارات الكبرى الصادرة عن المجلس المغاربي الأعلى إلى مشاريع وبرامج مضبوطة تتولى الأمانة درستها إما بإمكاناتها الخاصة أو بالتعاون مع اصحاب الخبرة، والمصالح الوزارية المعينة داخل الحكومات المغاربية أو مع المنظمات المختصة داخل أجهزة هيئة الأمم المتحدة.

ب- وضع الصيغ المناسبة لإدخال هذه المشاريع في مجال التنفيذ والتشاور مع المصالح الإدارية المعينة داخل كل جهاز وطني لفحص العراقيل ومواطن الضعف الواجب تداركها والوسائل البشرية والمادية الواجب توظيفها[٦٢].

ج- متابعة مراحل التنفيذ ورفع التوصيات المناسبة لتسيير ذلك التنفيذ بالطرائق والوسائل وفي المراحل المقررة أو لمعالجة المصاعب وتذليل العقبات عند ظهورها وقبل استفحالها[٦٣].

٣- مستوى الاتصال والتنسيق: وزارة التعاون المغاربي لا يتم فيها تنشيط دراسة المشاريع المشتركة ولا حسن اختيارها. ولا يحصل التنفيذ لهذه المشاريع إلا بالتعاون الوثيق فيما بين المصالح الإدارية والأجهزة الوطنية اتصالاً وتشاوراً وتبادلاً للمعلومات والوثائق، وفيما بين هذه المصالح الوطنية وبين جهاز الأمانة العامة عند اختيارها للمشاريع ووجوب التشاور فيها وعند جمعها للبيانات والمعلومات

الإحصائية وفي مراحل الدرس والإعداد للملفات[٦٤]. لذا يجب أن يتم إنشاء وزارة التعاون المغربي لتشكل محور الاتصال والتنسيق على مستوى أجهزة الحكومة الوطنية فيما بينها وبين الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي وفيما بينها وبين مثيلاتها بأجهزة سائر حكومات الاتحاد، والعمل على تكوين سلطة لمتابعة مراحل التنفيذ واصلاح مواطن الضعف، ومعالجة المصاعب التي لابد من حدوثها[٦٥].

٤- المجلس التنفيذي المغاربي: يتشكل من وزراء التعاون المغاربي مع كبار المسئولين في الأمانة العامة للإتحاد والذي يكون في آن واحد بمثابة المنفذ لقرارات مجلس رؤساء دول الاتحاد، ويعقد هذا المجلس جلسة في كل شهر بمقر الأمانة العامة لاتحاد[٦٦].

٥- مجلس النواب المغاربي: يمارس مجلس النواب المغاربي المهام التشريعية العادية ومن بينها التحري من عدم التضارب بين التشريعات الوطنية المعروضة على المجالس النيابية الوطنية وبين الأهداف والمبادئ المقررة لبناء اتحاد المغرب العربي، وبخاصة ما كان منها بعنوان التعاون الثنائي أو في باب المواثيق والارتباطات الخارجية، وبحث التشريعات الاتحادية المشتركة المعروضة من جانب المجلس الأعلى المغاربي أو المقترحة من جانب المجالس النيابية الوطنية أو المقترحة من جانبه هو مباشرة، والمصادقة عليها أو التوصية بتعديلها والتعاون مع المجلس التنفيذي على إحكام سياسة بناء الاتحاد المغرب العربي وإتاحة القواعد التشريعية والقانونية لتطويرها وتحسين فاعليتها[٦٧].

٦- توسيع القاعدة المؤسساتية غير الرسمية: ويتعزز هذا الاتجاه من خلال إنشاء اتحادات نقابية وعلمية وثقافية ومهنية رسمياً مثل اتحاد إذاعات المغرب العربي، والاتحادات الرياضية الرسمية، واتحاد المغرب العربي للاقتصاديين وغيرها من الاتحادات[٦٨].

ب: الجانب السياسي:

١- أنظمة الحكم: ان الخاصية المشتركة لمختلف انظمة الحكم القائمة في المغرب العربي هي على طرفي نقيض مع الديمقراطية، ملكية الحق الالهي، وحكم الاقليات العسكرية او السياسية التي تسير كلها نحو الشخصانية المطلقة. ان مجمل انظمة الحكم القائمة الان هو من نمط الحكم الفردي. والتي لاتشجع التعبير الحر لدى السكان[٦٩].

إن الخطاب الإيديولوجي يميل إلى حجب الفكرة القائلة بأنه فيما وراء الخلافات العديدة في الرأي، وتقيم التعارض ما بين مختلف الشركاء المحتملين لبناء اتحاد المغرب العربي، لانها نقطة التلاقي الوحيدة التي لديهم معاً وهذه مفارقة غريبة جدا وهي في الحقيقة تشكل اكبر عقبة اساسية أمام وحدة المصالح[٦٩]. إن تحقيق المشاركة في الحكم بين الحكومات والشعوب، والاخذ بمبدأ المصالحة بدلاً من المعارضة والاختلاف فيما بينهما (مغرب الشعوب)، و(مغرب الدول) تجعل هذين المفهومين غير متناقضين بل الأداتان اللتان لا غنى عنهما لكل بناء مقدر له الدوام والاستمرار[٧٠].

إن المراهنة في قيام وحدة المغرب العربي ينبغي إن تكون على التيار الديمقراطي والشعبي الواسع، وعلى ارتباط النخبة الحاكمة بهذا التيار وبقدرتها على بلورة مفهوم جديد وخطط جديدة للتقارب الإرادي والاختيار العقلاني الذي يأخذ بالاعتبار المصالح العليا لشعوبها، فمن هذا التقارب والوعي ومن التخطيط العلمي والواقعي له والسعي إلى جعل هذه المؤسسات تتيح بناء قاسم مشترك بينهما بدل إن تلغيها[٧١].

٢- الهيئات الحكومية والتشريعية: وهي الهيئات التي يتم فيها التفكير في واقع علاقة الاتحاد مع الوسائل الممكنة والمستخدمة في السياسات العامة والاقتصادية والمالية والمجتمعية والثقافية فيها. لذا ينبغي أن يتم التفكير انطلاقاً من الآن في اتحاد المغرب العربي كمشروع ليتم انجازه. في هذا المستوى الذي توضع فيه المخططات وتدرس بصورة واقعية علاقة الإمكانيات بالمنجزات ينبغي إن يبدأ التفكير من جديد في إمكانيات دول المغرب العربي وفي قدراته البشرية والاقتصادية والعلمية والثقافية وتوحيدها[٧٢]. كما انه أصبح من الضروري التفكير في المشكلات المطروحة، وسبل تجاوزها بناءً على الإمكانيات الواسعة لدول المغرب العربي مجتمعةً. فحينما يصبح اتحاد المغرب العربي أفق لتفكير المسئولين في كل القطاعات، ودراسة كل المشاكل السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية والثقافية سيكون بالامكان القول إن الطريق قد أصبح مفتوحاً إمام نوع جديد من التفكير الصحيح[٧٣].

٣- الأطر السياسية غير الحكومية: وخاصة الأحزاب وما ارتبط بها من جمعيات ومنظمات موازية فالبرامج التي تطرح للتفكير والمداولة في هذا الإطار ينبغي الانطلاق من الآن إن تدمج فكرة اتحاد المغرب العربي لا بوصفها فكرة طمح تتجه إليهما الدعوة فحسب بل بوصفها هدفاً قابلاً للانجاز[٧٤].

٤- إعادة التأسيس: قد لا يكون التأسيس المطلوب مقصوراً على تجديد المضمون ومعتمداً فقط على تفضيل العوامل الثابتة على العوامل الظرفية المتحولة، وإعادة النظر في صيغة التركيب. إن الصيغة الرائجة اليوم في التصور المستقبلي لمشروع اتحاد المغرب العربي تكاد تنحصر في الجمع العددي بين وحدات سياسية متباينة تنفرد كل واحدة منها بخصائص ذاتية. إن الممارسات الوطنية لدول المغرب العربي لا تزال تعتمد منذ استقلالها و حتى الان منطلق المصلحة الوطنية وما تسلكه من سبل الخصوصية والاعتزال. فاتخذت كل دولة منها طريقاً خاصاً بها في مجال التنمية الاقتصادية والسياسة التربوية والنظم الاجتماعية، ولم تتبع منهج التشاور وتنسيق المواقف فيما بينها وحتى في معالجة القضايا المشتركة كقضية التعريب أو التعليم أو قضية الايدي العاملة ومشكلة الهجرة العمالية الى الخارج[٧٥].

ج: الجانب الاقتصادي: إن واقع تجربة اتحاد المغرب العربي في الزمن الحاضر وعلى أفق المستقبل القريب فإن الاقتصاد لا يصلح اليوم ميداناً لبناء مشروع الوحدة بين دول المغرب العربي لما أصبحت تشتمل عليه تجارب الوحدة في المغرب العربي من عراقيل نخص بالذكر منها ثلاثة عوامل تتعلق بالبناء الصناعي وبالوضع الزراعي وعامل الاختيارات السياسية[٧٦].

إن السياسات الاقتصادية الموجودة في دول المغرب العربي مختلفة، فوحدة المغرب العربي لا يمكن إن تتحقق إذا كان بناء الدولة في دول المنطقة يسير في الاتجاه المعارض لصيرورة الوحدة ولا يمكن من جهة أخرى إن نتحدث عن وحدة المغرب العربي إذا كانت السياسات المتبعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية مختلفة إن المغرب العربي لن يستمر إلا إذا تم وضع خطة وحدوية لسياسة دوله تجاه المجموعات الاقتصادية الأخرى. إن الأهداف المختلفة للسياسة الاقتصادية ستجعل من فكرة المغرب العربي مناقضة لصيرورة الواقع الذي قد تكون تلك الأهداف مطلباً بالنسبة إليه على صعيد الخطاب[٧٧]. وفيما يلي اقتراحات كنموذج يمكن عن طريقها تحقيق الاندماج الاقتصادي:

١- التنسيق في المذهبية الاقتصادية وتوحيد الاتجاه في المخططات الإنمائية وفي التكامل الإنتاجي.

٢- إزالة العقبات القانونية والإدارية لتنقل عناصر الإنتاج جميعها بما فيها رأس المال وتنقل السلع وإلغاء جميع التنظيمات التي تحول دون استقرار المواطن المغاربي في أي دولة يختاره وتمكينه من مزاولة نشاطه الاقتصادي في التجارة والصناعة والزراعة والعمل والتملك[٧٨].

٣- تنسيق وتوحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية حتى تكون مساعدة وفي خدمة الاندماج الاقتصادي.

٤- توحيد المشاريع الصناعية الكبرى سواء منها المنتجة للحاجات الداخلية أو للتصدير وخاصة منها المشاريع المكلفة التي لا تتحملها قدرة دولة واحد، والتي تستطيع واحدة منها أن تلبي حاجات دولتين أو أكثر والتي تحتاج إلى خبرة ويد عاملة يمكن التعاون عليها.

٥- التوازن والتنسيق بين الدول الخمسة في مجال اقتصاديات الاستهلاك، وخاصة منها الزراعية التي توفر الأمن الغذائي حتى تكتفي دول المغرب العربي ذاتيا بدلا من استيراد غذائه من الخارج. وبين اقتصاديات التصدير سواء منها الزراعية أو المعدنية أو الصناعية والسياحية بهدف الاكتفاء الذاتي أولا وعدم المنافسة في الأسواق الخارجية بين المنتجات المتماثلة ثانياً.

٦- بناء موانئ مشتركة للتصدير ونقل منتجات التصدير من دولة عبر أراضي الدول المجاورة بنفس التسهيلات التي تمنحها الدولة لمنتجاتها الخاصة.

٧- توحيد سياسة المفاوضة والتعامل في القطاع التجاري مع الدول والمجموعات الاقتصادية وخاصة منها التي ارتبط اقتصاد دول المغرب العربي بها ارتباطاً متيناً مثل الاتحاد الأوربي حالياً.

٨- إنشاء معاهد مشتركة لتخريج الخبراء والبحث العلمي والتكنولوجي في الميادين الاقتصادية وفي كل ما يساعد على الدفع بعجلة التنمية إلى الإمام[٧٩].

د: تفعيل دور جامعة الدول العربية:

هناك نقاط يجب إن ترتكز عليها إستراتيجية تطوير ودعم دور جامعة الدول العربية، والبحث العلمي في التنمية المستقبلية لدول المغرب العربي ومنها:

مبدأ الديمقراطية، والأصالة والتجديد، ومبدأ التنسيق والتكامل التدريجي معاً، ومبدأ القيادة والتوجيه، ومبدأ استقلالية جامعة الدول العربية، ومبدأ الحرية الأكاديمية، ومبدأ الارتقاء باللغة العربية والإنفتاح على اللغات الأخرى. هذه المبادئ المهمة كفيلة بتغير دور الجامعة من تابعة إلى متبوعة ومن مقوده إلى قائدة ومن مُوَجهة إلى مُوجِهة لعملية التغيير وذلك لتحقيق تنمية فعالة لمنطقة المغرب العربي في إطار المبادئ الحضارية الإسلامية[٨٠].

خامساً: الاستفادة من تجربة الأتحاد الاوربي:

تبقى تجربة الاتحاد الأوربي حالياً، رغم جميع الاعتبارات أحسن التجارب لحد الآن. خططت لنفسها إطار عمل واقعي تمكنت من قطع مراحله التي حددتها سلفاً وبعناية منطلقة من معيار المصالح الاقتصادية الذي أصبح في عصرنا قاعدة لكل تعاون دولي، وحيث إن تجربة الأتحاد الاوربي أصبحت تجربة نموذجية أو نموذجاً مرجعياً للاحتذاء به. ويمكن استخلاص الدروس التالية منها: -

١- انه كيفما كانت التوترات والحروب والنزاع على الحدود وتعارض المصالح وتحكم الأنانيات فأن الطريق للتعاون يجب أن يظل مفتوحاً وهذا يعني سلوك الطريق الصعب فلا أصعب من الاتفاق ولا أسهل من التفرق كما نستخلص إن البناء المتأني اقدر على الرسوخ من محاولات البناء المرتجلة[٨١].

٢- إن دول الاتحاد الأوربي اهتمت بنقط الوفاق تاركة لفعل التطور التأثير على تحويل نقط الخلاف إلى وفاق.

٣- إن دول الاتحاد الأوربي تعاملت مع سلبياتها ومعوقاتها التي واجهتها في بناء هذا الاتحاد بروح التعامل مع الواقع دون إن تصاب بشعور الإحباط الذي يشل العمل البناء في حد ذاته ولكن كل أمل وحلم وتطلع إلى الإنشاء والبناء.

٤- كانت هناك عوامل شتى تقف عائقاً في وجه دول الاتحاد الاوربي وامام وحدتها وتعاونها فاستبعدت ما أمكنها استبعاده من هذه العوائق، وفي طليعتها العائق المذهبي إذ توحدت من قاعدتها ومن البداية على أساس نمط ديمقراطي متحرر سياسياً واقتصادياً وارتضت التعددية لها نظاماً مجتمعياً، و بذلك سهل عليها الاتفاق والاتحاد[٨٢].

الخاتمة:

لقد واجه اتحاد المغرب العربي عدة مشاكل أدت إلى تعثر مسيرته، ولم تستطع دول اتحاد المغرب العربي إن تتجاوز هذه المعوقات، وبالتالي أدى ذلك الى تجميد دور المؤسسات الاتحادية ثم رجعت دول المغرب العربي الى نقطة البداية.

من أجل إقامة وحدة المغرب العربي توصل الباحث الى العديد من المنطلقات لأقامة وإنجاح الوحدة المغاربية وهي كما يلي:

١- تعميم نظام الديمقراطية وإطلاق الحريات والأخذ بنظام تعدد الأحزاب وتوثيق الصلة بين الشعوب والأنظمة الحاكمة في دول المغرب العربي.

٢- إيجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية التي طالما ألقت بظلالها على دول المغرب العربي، وأثرت على نوعية العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي وخصوصاً العلاقات المغربية – الجزائرية.

٣- توحيد السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي من اجل وضع خطط ومشاريع تعاون اقتصادي بين دول المغرب العربي لكي يسهل تنفيذ هذه الخطط والمشاريع الاقتصادية من دون إن يعترضها عائق.

٤- قيام الأنظمة الحاكمة في دول المغرب العربي بالسماح للشعب بالمشاركة في اقامة هذا الاتحاد عن طريق إجراء استفتاء شعبي في دول المغرب العربي على بنود هذا الاتحاد، لكي تشعر الشعوب المغاربية بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في تحقيق اتحاد المغرب العربي.

٥- العمل على عقد اجتماع قمة دوري وبشكل منتظم لرؤساء دول المغرب العربي لوضع خطة علمية سليمة ومدروسة لإقامة اتحاد المغرب العربي على أساس علمي ومدروس والذي يقوم على سياسة المراحل، خطوة تلو الأخرى الى إن يتم إقامة كيان وحدوي متكامل ذي أسس علمية متينة.

٦- ضرورة أن تضع دول المغرب العربي خطة سياسية موحدة، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وتوحيد مواقف دول المغرب العربي من بعض القضايا السياسية، مثلاً موقفها من اسرائيل ومن الاتحاد الأوربي وغيرها من القضايا والتكتلات الدولية.

٧- العمل على إنشاء مؤسسات ولجان شعبية من اجل تعبئة الجماهير وتوعيتهم بأهمية دورهم في إقامة واستمرار اتحاد المغرب العربي.

٨- إعطاء سلطة تنفيذية للمؤسسات الاتحادية والعمل على تنفيذ قرارات المؤسسات الاتحادية وعدم جعل تلك القرارات مجرد حبر على ورق.

٩- إنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها من قبل المؤسسات الاتحادية المختلفة.

١٠- العمل على عقد اجتماعات دورية لمجلس رؤساء دول المغرب العربي لتحديد العوائق التي تعيق مسيرة الاتحاد، والعمل على إيجاد الحلول لتلك العوائق مهما كانت صغيرة.

أخيراً فأنه يتعين على دول المغرب العربي الصمود والاستمرار في هذا العمل الجاد والبناء لتوطيد أواصر الإخوة والتعاون فيما بينها، وجعلها تعطي ثمارها على الواقع الملموس، وتأهيله لكي تصمد في وجه مؤامرات التي يحيكها أعداء الوحدة ودعاة الانفصال والتقسيم والتشتيت.

الهوامش:

(١) مجلة دعوة الحق: افتتاح إشغال مؤتمر القمة التأسيسي لدول المغرب العربي الموحد بمراكش، العدد(٢٧٣)، (الرباط: ١٩٨٩)، ص١٥-١٦ ؛ خالد حرفوش: اندفاعية نحو العصر العربي الجديد، مجلة الصياد، العدد (٢١٣١)، السنة (٤٥)، ٣-٩ آذار/مارس، (بيروت:١٩٨٩)، ص٢٣-٢٤ ؛ عبد المنعم السيد علي: الاقتصاد السياسي للمداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلد (١٢)، العدد (١٣٢)، السنة (١٢)، شباط/فبراير، (بيروت: ١٩٩٠)، ص٧٨ ؛ احمد مهابة: المغرب السياسة الخارجية لأول حكومة معارضة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٣)، السنة (٣٤)، تموز/ يوليو، (القاهرة: ١٩٨٠)، ص١٧٩.

(٢) عبد الصاحب العلوان: التجمعات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي والغذائي، مجلة المستقبل العربي، مجلد (١٢)، العدد (١٣٢)، السنة (١٢)، شباط/فبراير، (بيروت: ١٩٩٠)، ص٩٥-٩٦ ؛ كامل حسن المقهور: ملاحظات حول خصوصية اتحاد المغرب العربي داخل التجمعات الإقليمية، من (أوجه التشابه الواجب توفرها بين الدول الساعية لتأسيس مجموعات إقليمية)، مجموعة من الباحثين، أكاديمية المملكة المغربية، دار الهلال العربية للطباعة والنشر، (الرباط:١٩٩٠)، ص٨٠ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية (١٩٨٩-١٩٩٣)، (بيروت: ١٩٩٥)، ص٦٤٥ ؛ يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩، دراسة توثيقية، مركز الدراسات الوحدة العربية، (بيروت:١٩٩٠)، ص٧٥١.

(٣) الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي: معلومات عن اتحاد المغرب العربي، مطبعة المعارف الجديدة، (الرباط: ١٩٩٤)، ص٥ ؛ مجلة دعوة الحق: اتحاد المغرب العربي الخطوط العريضة لمعاهدة مراكش، العدد (٢٧٣)، (الرباط: ١٩٨٩)، ص٢٤.

(٤) الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، المصدر السابق، ص٥-٦ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص٦٤٥ ؛ حرفوش، المصدر السابق، ص٢٤ ؛ خوري، المصدر السابق، ص٧٥٢.

(٥) الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، المصدر السابق، ص٧.

(٦) مجلة دعوة الحق، اتحاد المغرب العربي، ص٢٦ ؛ خوري، المصدر السابق، ص٧٥٢-٧٥٣ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص٦٤٥-٦٤٦.

(٧) للمزيد من التفاصيل انظر، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، (الرباط: ١٩٩٥).

(٨) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٥، (بيروت: ١٩٩٦)، ص٦٢

(٩) المصدر نفسه، ص٦٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص٧٧.

(١١) المصدر نفسه، ص٤٧٦–٤٧٧، ص١٣٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص٢٧٨.

(١٣) عزمي عاشور: موريتانيا وإسرائيل، علاقات دبلوماسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٩)، السنة (٣٦)، كانون الثاني/ يناير، (القاهرة: ٢٠٠٠)، ص١٤٦ ؛ مركز دراسات الوحدة العربي، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٥، ص٢٧٩–٢٨٠.

(١٤) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٥، ص٢٩٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص٣٠١.

(١٦) المصدر نفسه، ص٣٠٢.

(١٧) محمد وقيدي: التفكير في الوحدة من خلال عوائقها، مجلة شؤون عربية، العدد (٥٧)، آذار/مارس، (القاهرة: ١٩٨٩)، ص٨.

(١٨) محمد وقيدي: المغرب العربي أفقاً للتفكير، مجلة شؤون عربية، العدد (٥٩)، أيلول/ سبتمبر، (القاهرة: ١٩٨٩)، ص٦٥.

(١٩) النان ولد إلمامي: اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد: ١٩٩٦)،ص١٥٩.

(٢٠) قيس خزعل جواد: ما الذي يمنع بلدان المغرب العربي من الوحدة، من ندوة (وحدة المغرب العربي) مجموعة من الباحثين، مجلة المستقبل العربي، مجلد (٨)، العدد (٨٤)، السنة (٨)، شباط/فبراير، (بيروت:١٩٨٦)، ص١٦٨–١٦٩.

(٢١) برهان غليون، جدل الوحدة والديمقراطية، من كتاب (وحدة المغرب العربي)، ص٢٢٦.

(٢٢) برهان غليون: فكرة الوحدة في المغرب العربي، تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية، مجلة دراسات عربية، مجلد (٢٢)، العدد (٨)، السنة (٢٢)، حزيران/ يونيو، (بيروت: ١٩٨٦)، ص٢٣–٢٤ ؛ غليون، جدل الوحدة والديمقراطية، ص٢٢٧ ؛ جواد، ما الذي يمنع بلدان المغرب، ص١٦٩.

(٢٣) مجموعة من الباحثين: (الوحدة العربية بين الواقع و الامل)، ندوة المستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلد (٢)، العدد (٩)، السنة (٢)، ايلول/ سبتمبر، (بيروت: ١٩٧٩)، ص ١٣٩–١٤٠.

(٢٣) عبد الكريم غلاب: نموذج المغرب العربي في تأسيس المجموعات الإقليمية، من كتاب(أوجه التشابه)، ص١٢٣–١٢٤.

(٢٤) حليم بركات: مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلد (٢–٣)، العدد (١٥)، السنة (٣)، أيار/ مايو، (بيروت: ١٩٨٠)، ص١٣.

(٢٥) المامي، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٢٦) ألسلامي الحسني: هل الاتحاد المغاربي على ما يرام، مجلة الدستور، العدد (٦٣٤)، السنة (٢٠)، (لندن: ١٩٩٠)، ص٢٠ ؛ مصطفى الكثيري وآخرون: اتحاد المغرب العربي، احد مداخل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة الدراسات عربية، العدد (٢)، السنة (٢٦)، كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت: ١٩٨٩)، ص١٢–١٣، ص٢٠–٢٢.

(٢٧) عمرو عبد الكريم سعداوي: التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٨)، السنة (٣٥)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة: ١٩٩٩)، ص٦٨ ؛ الكنز وعبد الناصر الجابي: الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، من كتاب(الأزمة الجزائرية،الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٦)، ص٢٣١.

(٢٨) سعد هجرس: الجزائر ماذا بعد الاكتساب الأصولي، مجلة المنار، العدد (٦٧)، السنة (٦)، تموز/ يوليو، (باريس: ١٩٩٠)، ص ١٩؛ الجابي، المصدر السابق، ص ٢٣٠– ٢٣١ ؛ السعداوي، المصدر السابق، ص ٦٨ ؛ العمار، المصدر السابق، ص ٦٨، ص٧١–٧٢.

(٢٩) الحسني، المصدر السابق، ص ٢٠ ؛ الكثيري وآخرون، المصدر السابق، ص١٢– ١٣، ص ٢٠–٢١.

(٣٠) غلاب، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٣٢) المامي، ص١٦٢.

(٣٣) غلاب، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٣٥) غلاب، المصدر السابق، ص١٢٧–١٢٨.

(٣٦) المامي، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٣٧) وليد عبد الحي: معوقات العمل العربي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٨٧)، ص٨٠–٨١ ؛ إلمامي، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٣٨) فؤاد عبد المقصود طه: الصراع بين دول المغرب العربي حول الصحراء، مجلة قضايا عربية، مجلد (١٨)، العدد(١)، السنة (٨)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت: ١٩٨١)، ص٢٠٣–٢٠٧.

(٣٩) عبد الوهاب بن منصور: ملف الصحراء العربية أمام مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في (أديس أبابا الاثنين ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٤)، المطبعة الملكية، (الرباط: ١٩٨٤)، ص ٣٦–٥٠ ؛ صلاح الدين حافظ: حرب البوليزاريو، دار الوحدة، (بيروت: ١٩٨١)، ص٨١–٨٤، ص١٣٩–١٤٠ ؛ طه، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٤٠) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩، (بيروت:١٩٨٥)، ص٣٤.

(٤١) المامي، المصدر السابق، ص١٦٠–١٦١.

(٤٢) مجموعة من الباحثين، المصدر السابق، ص ١٣٩–١٤٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ص١٦٥.

(٤٣) جورج فوديل: الإرادة السياسية والعوامل الموضوعية في إقامة الاوفاق الأوروبية سنة ١٩٥٧. من كتاب (أوجه التشابه)، ص١٥٤–١٥٥ ؛ اللورد شالفونت: الإبعاد السياسية والإستراتيجية للسوق الأوروبية المشتركة، من كتاب (أوجه التشابه)، ص١٥٥–١٥٦.

(٤٤) خوان برات: تطور الاندماج الأوروبي وانعكاساته على بلدان الأقاليم الأخرى، من كتاب(أوجه التشابه)، ص١٦٠.

(٤٥) نادية محمود محمد مصطفى: أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٨٦)، ص٢١٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٢١٥.

(٤٧) حافظ ستهم وآخرون: الهجرة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، مجلد (٧)، العدد (٦٧)، السنة (٧)، أيلول/سبتمبر، (بيروت:١٩٨٤)، ص١٣١ – ١٣٧ ؛ نادر فرجاني: المهاجرون العرب في أوربا، القضية والموقف العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلد (٧)، العدد (٧١)، السنة (٧)، كانون الثاني/ يناير، (بيروت: ١٩٨٥)، ص١٩–٢٠ ؛ الحسني، المصدر السابق، ص٢٠.

(٤٨) محمد عبد الشفيع عيسى: كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة من البعد القانوني إلى البعد السياسي، من كتاب (العرب وتحديات النظام العالمي)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٩)، ص٢٧٣–٢٧٤ ؛ جمال حمدان: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مكتبة المدبولي، (القاهرة: ١٩٩٦)، ص٣٢٨ ؛ محمد المجذوب: مناورات الأسطول السادس الأمريكي في خليج سرت وقواعد القانون الدولي العام، مجلة دراسات عربية، مجلد (١٩)، العدد (٩)، السنة (١٩)، تموز/ يوليو، (بيروت:١٩٨٣)، ص١٢.

(٤٩) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ – ١٩٩٣، ص٣٤١ – ٣٤٢.

(٥٠) عبد الله الشفيع عيسى: لوكربي من الشرعية الدولية إلى العدالة البريطانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٧)، السنة (٣٥)، تموز/ يوليو، (القاهرة: ١٩٩٩)، ص١٩٧.

(٥١) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩– ١٩٩٣، ص٣٩٧.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٤٠١.

(٥٣) عيسى، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٥٤) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٥، ص٢٧٥.

(٥٥) عبد الإله بلقزيز: الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٩)، (بيروت: ٢٠٠٠)، ص٤١–٤٥.

(٥٦) ناصيف حتي: العرب والولايات المتحدة وأوربا، من كتاب (حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٩)، ص١٨١ –١٨٣.

(٥٧) المامي، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٥٨) الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، نتائج أعمال الدورات، ص٥٠٤ ؛ الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، معلومات عن اتحاد، ص٥

(٥٩) المامي، المصدر السابق، ص١٧١ ؛ وقيدي، التفكير في الوحدة، ص١٢.

(٦٠) مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ١٩٨٩)، ص٦٧.

(٦١) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٦٢) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٦٣) المصدر نفسه، ص٧٠–٧١.

(٦٤) المصدر نفسه، ص٧١.

(٦٥) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٦٧) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٦٨) المامي، المصدر السابق، ص٧٢–٧٣.

(٦٩) بشير بو معزة: تأملات فكرية حول المغرب العربي، من كتاب (وحدة المغرب العربي)، ص١٤٦.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص١٤٨.

(٧١) غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي، ص١٥.

(٧٢) وقيدي، المغرب العربي افقاً للتفكير، ص٦٦.

(٧٣) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٧٤) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٧٥) مصطفى الفيلالي: مفهوم المغرب العربي، تطوره تصوراً وممارسة بالوعي القومي، مجلة المستقبل العربي، مجلد (٨)، العدد (٧٧)، السنة (٨)، تموز/ يوليو، (بيروت: ١٩٨٥)، ص٩٢.

(٧٦) مصطفى الفيلالي: قضية الوحدة والممارسة السياسية خواطر عن التجارب بالجبهة المغربة، من كتاب (دراسات في القومية العربية والوحدة)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت:١٩٩٢)، ص٣٥٩-٣٦٠.

(٧٧) وقيدي، التفكير في الوحدة من خلال عوائقها، ص١٧.

(٧٨) غلاب، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٧٩) المصدر نفسه، ص١٢٩.

(٨٠) صالحي صالح، زواوي موسى: دور الجامعة والبحث العلمي في تنمية بلدان المغرب العربي، إشارة خاصة إلى التجربة الجزائرية، من كتاب (الأزمة الجزائرية)، ص٣٧٥-٣٧٦.

(٨١) عبد الهادي بو طالب: من تدخلات السادة الأعضاء المدعوين في المناقشات العامة، من كتاب (أوجه التشابه)، ص١٦٨ ؛ عبد اللطيف بن شنهو: التعلم من التجربة الأوربية في بناء الوحدة المغربية، من كتاب (الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٠)، ص٢٩٦.

(٨٢) بو طالب، المصدر السابق، ص١٦٩.